الخدمة العامة وبرامج الدعم

التغطية الحالية والثغرات

٢٠٠٨

ورقة عمل رقم ١

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

جدول المحتويات

تمهيد

١- أهداف الدراسة ٤

٢- شمولية الدراسة ٤

٣- التحديات الراهنة والمستقبلية ٥

٤- الخدمات لاجتماعية الأساسية ٦

٤-١- الخدمات الصحية ٦

٤-١-١ الصناديق والجهات الضامنة والخدمات الصحية المتاحة ٦

٤-١-٢ الصناديق الضامنة وأعداد المستفيدين ٩

٤-١-٣ مقارنة التكاليف الاستشفائية بين عدد من الصناديق الضامنة ١٢

٤-١-٤ تقديمات وزارة الصحة العامة ١٤

٤-٢- الخدمات التعليمية ١٨

٤-٢-١ الحكومة كموفر للخدمات التعليمية ١٨

٤-٢-٢ الحكومة كممول للخدمات التعليمية ٢٠

٤-٣ - الخدمات الرعائية والمساهمة في الجمعيات الأهلية ٢١

٤-٣-١ الخدمات الرعائية والتنموية في وزارة الشؤون الاجتماعية ٢١

٤-٣-٢ التداخل في الخدمات الصحية والتربوية بين وزارة الشؤون والوزارات المختصة ٢٤

٤-٣-٢ مساهمة الحكومة في تمويل الجمعيات الأهلية من خلال الوزارات المختصة ٢٥

٥- برامج دعم مصادر الدخل ٢٨

٥-١- برنامج الاقراض الاسكاني ٢٨

٥-٢- دعم مؤسسة كهرباء لبنان ٢٩

٥-٣- دعم المازوت ٢٩

٥-٤- دعم قطاع الزراعة ٢٩

٦- التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ٣٢

٦-١- برامج دعم القروض الممنوحة للقطاع الخاص ٣٢

٦-٢- الإعفاءات الضريبية ٣٤

٦-٣- سياسات تشجيع الصادرات ٣٥

تمهيد

يسر وزارة المالية أن تقدم هذا التقرير كباكورة لسلسلة من أوراق العمل التي ستعمل الوزارة على اعدادها لتغطية مواضيع مختلفة ذات صلة بالوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي. ان الهدف من أوراق العمل هذه هو توفير المعطيات الموضوعية المتاحة لدى وزارة المالية ولدى سائر الادارات والمؤسسات العامة الأخرى، ليتم الاطلاع عليها وتحليلها من قبل العموم ومن قبل أصحاب الخبرات في المجالات المختلفة. وسوف تسعى وزارة المالية في المرحلة المقبلة إلى إصدار أعداد جديدة من أوراق العمل هذه، بالتعاون مع باحثين من القطاع الخاص وأكاديميين وخريجين جامعيين، تتناول شؤوناً اقتصادية أخرى كملفات الكهرباء والضمان الاجتماعي والتجارة الخارجية والسوق العقاري وغيرها.

وتتوجه وزارة المالية بالشكر إلى جميع من شارك في تحضير وانجاز هذا العمل، من إدارات ومؤسسات عامة، سواء عبر توفير المعلومات أو تجميعها أو تحليلها. ونخص بالشكر رئاسة مجلس الوزراء، والمؤسسات والادارات العامة الملحقة بها، ووزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الزراعة ووزارة العمل ومصرف لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والهيئة العامة لتشجيع الاستثمارات والمؤسسة العامة للاسكان وتعاونية موظفي الدولة والصندوق الاقتصادي الا جتماعي للتنمية (مجلس الانماء والاعمار) ومشروع التنمية المحلية (مجلس الانماء والاعمار) وادارة حصر التبغ والتنباك والمشروع الأخضر ومؤسسة كفالات.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة الخبراء والباحثين في القطاع الخاص وفي المنظمات الدولية الذين أسهموا من خلال ملاحظاتهم القيمة على اغناء هذا التقرير. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى كافة العاملين في وزارة المالية لمشاركتهم الفاعلة في توفير مادة هذا التقرير، والى العاملين في مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في وزارة المالية، الذين ساهموا في اعداد وصياغة هذا التقرير.

وتأمل الوزارة، من خلال وضع هذا التقرير، الحصول على مزيد من الأفكار والآراء التي من شأنها تفعيل عمل الادارة اللبنانية وتحسينها والسير بها قدماً نحو مزيد من الاصلاح والتحديث.

جهاد أزعور

ملخص تنفيذي

يلخص هذا التقرير ما تقدمه الحكومة من خدمات اجتماعية عامة وبرامج دعم اجتماعي واقتصادي، وذلك بهدف دراسة حجم التغطية الحالية وتقييم نوعية هذه الخدمات وكيفية تحسين أدائها. ويشكل هذا العمل البحثي/ المعلوماتي قاعدة يمكن استخدامها في المستقبل كوسيلة متابعة وأداة مراقبة تساعد الحكومة والمواطنين على تقويم الأداء والمؤسسات المعنية بهذه الخدمات. وقد سعى التقرير الذي أعدته وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية إلى عرض الخدمات التي تقدّمها الحكومة، وتحديد المستفيدين منها بتقديم الخدمات، وصولاً الى معرفة كيف يمكن أن يتم تحسين هذه الخدمات. وتسعى الحكومة من خلال هذا التقويم الذاتي إلى تحديد أساس لقياس تطور تغطية الخدمات العامة، وتحسين فاعلية الخدمات العامة وتغطيتها وشفافيتها، والى إطلاق برامج توعية عامة وإرساء أسس لإطلاق حوار. ويمكن تلخيص ابرز نتائج التقرير على الشكل التالي:

- تشمل التغطية الصحية الممولة من قبل الدولة، بشكل جزئي أو كلي، نحو ٩٠ في المئة من المستفيدين، بينهم ٣٨ في المئة على عاتق وزارة الصحة و٣٢ في المئة عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما الباقون فيستفيدون من خدمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد التابعة للعديد من الأجهزة الحكومية. وتقدم الدولة الخدمات الإستشفائية، عبر ١٤٥ مستشفى خاصاً و٢٩ مستشفى حكومياً، يضاف إليها خدمات العناية الصحية الأولية والتي تقوم من خلال ١١٧ مركزا للعناية الصحية الأولية.
- يستفيد من الخدمات التعليمية الرسمية نحو ٥٦١ ألف تلميذ، من خلال ١٣٩٩ مدرسة رسمية للتعليم العام و٣٦٤ مدرسة خاصة مجانية للتعليم العام، إضافة الى الجامعة اللبنانية ومدارس التعليم الفني والتقني.
- كما يستفيد من خدمات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية نحو ٧٢٧ ألف شخص.
- تؤمن الدولة اللبنانية من خلال مؤسسة الإسكان اللبنانية نحو ٢٢ ألف قرض إسكاني لأصحاب الدخل المحدود.
- تقوم الحكومة بدعم قطاع الطاقة من خلال تمويل خسائر مؤسسة كهرباء لبنان للحؤول دون ارتفاع محتمل لفاتورة الكهرباء
- تدعم الدولة صفيحة المازوت في فصل الشتاء للتعويض عن ارتفاع الأسعار عالمياً
- ساهمت الحكومة في دعم مزارعي القمح بنحو ١٠ مليارات ليرة سنوياً، ومزارعي الشمندر السكري بأكثر من مليار و٦٠٠ مليون ليرة سنوياً (خلال عام ٢٠٠٦).
- تقدم الحكومة دعماً لمزارعي التبغ عبر شراء كل منتجات التبغ والتنباك المنتجة محلياً بأسعار مدعومة، ويفيد من هذا الدعم ٢٥ ألف مزارع في الجنوب والبقاع والشمال بكلفة تفوق ٥٦ مليار ليرة سنوياً.
- تقدم الدولة إعفاءات دائمة من ضريبة الرواتب والأجور لعدد من المؤسسات والقطاعات، وإعفاءات مؤقتة من ضريبة الدخل لمؤسسات أخرى.
- تقدم الدولة نحو ٩٠ مليار ليرة سنوياً كدعم للفوائد على قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبلغ قيمتها نحو ثلاثة مليارات دولار من مشاريع استثمارية.

١ - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تغطية الخدمات العامة وبرامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي التي تقدمها الحكومة، وذلك في تقييم ذاتي لآليات عمل الحكومة في هذه المجالات وتبيان الثغرات وصولاً إلى المساعدة على اقتراح آليات تغيير تسهم في تحسين الخدمة العامة وتأمين شمولية أكبر للتغطية. وسوف تسهم ها التقرير في اعطاء صورة شبه كاملة عن مختلف الخدمات التي تقدم من قبل المؤسسات والإدارات العامة، بحيث يمكن لهذه المؤسسات والإدارات أن تتعرف إلى أماكن التكامل والتضارب في ما بينها، بهدف تعزيز آليات التنسيق. وسوف تسهم المعطيات التي جمعتها الدراسة في تكوين معلومات مرجعية تستخدم في رصد التطورات التاريخية، وذلك بالعودة إلى معلومات عن الأعوام الماضي، اضافة إلى رصد التطورات المستقبلية التي سوف تطرأ على نوعية وكلفة وشمولية الخدمات العامة وبرامج الدعم، وذلك بهدف تعزيز المساءلة والشفافية.

كما ستستخدم المعطيات التي تم تجميعها في تطوير آليات لتقييم آداء العمل العام وذلك من خلال مراقبة المعايير المفصلية التي من شأن الانفاق العام أن يحدث تغييراً فيها، يذكر منها على صعيد المثال لا الحصر، تطور التلامذة في التعليم العام كنتيجة لبعض السياسات، وتطور عدد المستفيدين من قروض الاسكان وغيرها من المعايير التي تعد مقياساً للآداء العمل الحكومي وأثره المباشر على المواطن.

٢ - شمولية الدراسة

ان الدراسة الموضوعة من قبل وزارة المالية لم تشمل الخدمة العامة بمعناها الواسع، غير أنها لم تقتصر، في الوقت ذاته، على القطاعات الاجتماعية. فقد شملت الدراسة العديد من القطاعات التي تعنى بتقديم الخدمات العامة، بما يشمل قطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم، وقطاع المساعدة الاجتماعية، وقطاعات الدعم، إضافة إلى المجالات التي تتيحها الحكومة لجلب الاستثمارات وخلق فرص العمل. وسوف يتم العمل على توسيع شمولية المرافق والخدمات المغطاة في هذا التقرير لتشمل نواح أخرى مثل النقل العام والتقاعد والتنمية المحلية وغيرها من الخدمات العامة الأخرى.

٣- التحديات الراهنة والمستقبلية

يواجه لبنان العديد من التحديات والتطورات المؤثرة على مستوى تقديم الخدمات العامة وخاصة عند تقييم أداء المؤسسات المعنية بتأمين هذه الخدمات، ولا سيما على الأصعدة الاقتصادية، السياسية والأمنية. ولعل أبرز هذه التحديات يكمن في:

- استمرار تداعيات النزاع الداخلي (تهجير، وإعاقات، وأرامل، وأسرى...)
- التقلبات السياسية التي شهدها لبنان خلال الأعوام السابقة
- تراكم الدين العام وتأثيره على النفقات العامة
- عدم الاستقرار الاقتصادي وتباطؤ معدلات النمو
- ارتفاع معدلات البطالة المترافق مع هجرة الشباب والاختلال في آليات العرض والطلب في سوق العمل
- غياب إطار العمل الشامل للسياسة الاجتماعية
- الاختلالات المتعلقة بالديناميكيات الديموغرافية وما يترتب عنها من وجوب تطوير لبرامج الحماية الاجتماعية
- تنامي ظاهرة التهميش الاجتماعي (الأسر التي تعيلها نساء، الأطفال العاملون، المعوقون، العاملون في قطاعي الزراعة والصيد،...)

وعلى الرغم من هذه التحديات، استطاعت الحكومة خلال السنوات التي تلت انتهاء الحرب أن تحسن من مستوى الخدمات العامة، وأن تصمم وتنفذ بعض برامج الدعم التي أسهمت، إلى حد ما، في التخفيف من حدة التدهور المعيشي، والتي أعادت للدولة دوراً كانت قد خسرته خلال الحرب، في إعادة توزيع الثروة والدخل.

٤- الخدمات لاجتماعية الأساسية

٤-١- الخدمات الصحية

٤-١-١ الصناديق والجهات الضامنة والخدمات الصحية المتاحة

يبلغ عدد الجهات الضامنة، الممولة كلياً أو جزئياً من قبل الدولة اللبنانية سبعة جهات وهي: وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية موظفي الدولة، الطبابة العسكرية، صندوقا تعاضد قوى الأمن الداخلي والأمن العام وصندوق أمن الدولة. كما تختلف، بحسب اختلاف هذه الصناديق والجهات الضامنة، معايير الاستفادة وكذلك أنواع ومستويات الخدمات الصحية المتوفرة، إضافة إلى الاختلاف في متوسط الكلفة.

<u>نوعية الخدمات والتغطية التي توفرها كل من هذه الجهات الضامنة:</u>

أ. **وزارة الصحة العامة:** تقوم وزارة الصحة العامة بتقديم العناية الإستشفائية إلى اللبنانيين الذين لا يملكون تغطية صحية في أية جهة ضامنة أخرى، بحيث تغطي الوزارة نحو ٨٥ في المئة من كلفة الاستشفاء، في حين يدفع المستفيد نسبة ١٥ في المئة[١]. كما تقوم وزارة الصحة بتوفير أدوية الأمراض المزمنة لكل اللبنانيين الذين لا تشمل تغطيتهم الصحية كلفة هذه الأدوية (سواء كانوا منتسبين إلى صناديق ضامنة أخرى أم لا)، وذلك من دون ترتيب أية كلفة على المواطن[٢]. ومن ناحية أخرى تقدم مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة العناية الصحية الأولية لجميع المواطنين بما في ذلك اللقاحات والأدوية الأساسية من دون أن يتحمل المستفيد أية كلفة.

ب. **<u>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</u>** (فرع المرض والأمومة): تشمل تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي موظفي القطاع الخاص المنظم وقطاع الخدمات وأجراء القطاع العام وموظفي المؤسسات العامة المستقلة وكذلك بعض فئات القطاع غير النظامي (كصيادي الأسماك، وسائقي سيارات الأجرة...). ويغطي الصندوق مروحة من الخدمات تشمل تكاليف المعاينة الطبية الخارجية (خارج المستشفى) إضافة إلى الاستشفاء والأدوية. وتبلغ نسبة ما يتحمله الصندوق من تكاليف العناية الطبية الخارجية نحو ٨٠ في المئة من الكلفة، في حين تقع الـ ٢٠ في المئة المتبقية من الكلفة على عاتق المستفيد. أما الخدمات الإستشفائية، فيتحمل الصندوق ٩٠ في المئة من الكلفة، في حين يدفع المستفيد

[١] يشار إلى أن هذه التغطية ترتفع إلى ١٠٠ في المئة للمرضى الذين لا يستطيعون تحمل الفارق المادي، إضافة إلى بعض الفئات الخاصة كالمعوقين.

[٢] وتشمل هذه الأمراض المزمنة أمراض السرطان والسكري والقلب وغيرها من الأمراض المستعصية

عشرة في المئة فقط. أما بالنسبة للأدوية، يدفع الصندوق ٨٠ في المئة من كلفتها، في حين يتحمل المستفيد ٢٠ في المئة.

ج. **<u>تعاونية موظفي الدولة</u>**: تغطي تعاونية موظفي الدولة العاملين المدنيين في الإدارة العامة بما يشمل أساتذة التعليم الرسمي (ومن هم على عاتقهم مع أفراد عائلاتهم) إضافة إلى المتقاعدين منهم. وتغطي التعاونية مروحة من الخدمات تشمل تكاليف المعاينة الطبية الخارجية (خارج المستشفى) إضافة إلى الاستشفاء والأدوية وطب الأسنان. وتتحمل التعاونية ٩٠ في المئة من تكاليف العناية الإستشفائية، في حين تبلغ نسبة ما يتحمله المستفيد ١٠ في المئة. أما بالنسبة إلى المعاينة الطبية الخارجية وطب الأسنان، فنسبة ما تدفعه التعاونية من الكلفة هي ٧٥ في المئة، في حين يتحمل المستفيد ٢٥ في المئة.

د. **<u>صناديق الأجهزة العسكرية</u>**: يغطي **صندوق الطبابة العسكرية** عناصر الجيش اللبناني ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة). وتشمل التغطية مئة في المئة من تكاليف العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية. كما يغطي كل من **صندوق تعاضد قوى الأمن الداخلي وصندوق تعاضد قوى الأمن العام** (وزارة الداخلية والبلديات) تكاليف العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية لموظفي قوى الأمن الداخلي والأمن العام ومن هم على عاتقهم (تغطية أفراد العائلة) بما نسبته مئة في المئة من الكلفة. كما يغطي صندوق أمن الدولة العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية لموظفي أمن الدولة (رئاسة مجلس الوزراء) ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة).

هـ. **<u>صناديق التعاضد</u>** (القضاة، النوّاب، أساتذة الجامعة اللبنانية، قضاة المحاكم الروحية): تغطي هذه الصناديق تكاليف العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية لموظفيها ومن هم على عاتقهم (تغطية أفراد العائلة)، وتختلف نسبة ما يغطيه الصندوق من كلفة بين جهة وأخرى بنسب متفاوتة.

جدول رقم ١ – نوعية الخدمات والتغطية التي توفرها كل من هذه الجهات الضامنة

الجهة الضامنة	معايير الإستفادة	نوع التغطية	نسبة ما تدفعه الجهة الضامنة من الكلفة (%)	نسبة ما يدفعه المستفيد من الكلفة (%)
وزارة الصحة	اللبنانيون غير المضمونين	العناية الإستشفائية	%٨٥	%١٥
	اللبنانيون الذين لا تشمل تغطيتهم كلفة الأدوية (سواء كانوا منتسبين إلى صناديق ضامنة أخرى أم لا)	أدوية الأمراض المزمنة	%١٠٠	٠ %
	أي مواطن لبناني يقصد مراكز العناية الصحية الأولية	التلقيح والأدوية الضرورية في مراكز الرعاية الصحية	%١٠٠	%٠
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- فرع المرض والأمومة	١-الموظفون الرسميون،موظف قطاع الخدمات،أجراء القطاع العام وموظفو المؤسسات العامة المستقلة (يشمل تغطية أفراد العائلة) ٢-موظفو القطاع الخاص وبعض الفئات الخاصة من الموظفين غير الرسميين (صيادو الأسماك،سائقو سيارات الأجرة...)	العناية الإستشفائية	%٩٠	%١٠
		المعاينة الطبية الخارجية (خارج المستشفى)	%٨٠	%٢٠
		الأدوية	%٨٠	%٢٠
رئاسة مجلس الوزراء-تعاونية موظفي الدولة	موظفو القطاع العام ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة)	العناية الإستشفائية	%٩٠	%١٠
		المعاينة الطبية الخارجية وطب الأسنان	%٧٥	%٢٥
رئاسة مجلس الوزراء-أمن الدولة	الموظفون ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة)	العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية	%١٠٠	%٠
الطبابة العسكرية	عناصر الجيش ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة)	العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية	%١٠٠	%٠
وزارة الداخلية والبلديات ١-صندوق تعاضد قوى الأمن الداخلي ٢-صندوق تعاضد قوى الأمن العام	الموظفون ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة)	العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية	%١٠٠	%٠
صناديق التعاضد (القضاة،النواب،أساتذة الجامعة اللبنانية،قضاة المحاكم الروحية)	الموظفون ومن هم على عاتقهم (أفراد العائلة)	العناية الإستشفائية والمعاينة الطبية الخارجية	**تختلف باختلاف الصناديق**	

المصدر: معلومات مجمعة من وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية موظفي الدولة وأمن الدولة والطبابة العسكرية ووزارة الداخلية وصناديق التعاضد الأخرى وتقديرات وزارة المالية

٤-١-٢ الصناديق الضامنة وأعداد المستفيدين

تغطي الصناديق الصحية الضامنة، الممولة جزئياً أو كلياً من قبل الحكومة، نحو ٣.٤ مليون مقيم، أي ما يشكل أكثر من ٩٠ في المئة مجموع المقيمين اللبنانيين. وبالتفصيل، تغطي وزارة الصحة العامة نحو 1.4 مليون شخصاً يشكلون ٣٧.٧ في المئة من السكان، وهم مجموع السكان الذين لا نتسبون إلى أية جهة ضامنة أخرى. ان هذا الرقم لا يعني بالتحديد بأن هذا العدد يمثل عدد المستفيدين الفعليين من الخدمات الاستشفائية الممولة من وزارة الصحة، وإنما يعكس القاعدة التي يمكن أن تستفيد نظرياً من هذه الخدمات، مع الاشارة إلى أن عدد السكان الين استشفوا على نفقة وزارة الصحة في العام ٢٠٠٦ بلغ نحو ١٣٨ ألف شخص (بما يوازي نحو ١٨٤ ألف حالة مرضية). أما على صعيد التكلفة، فقد بلغت موازنة وزارة الصحة العامة المخصصة للتغطية الصحية نحو ٣٤٥.٨٧ مليار ليرة وبحسب مشروع موازنة ٢٠٠٦.

أما في ما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (فرع المرض والأمومة)، فتغطي خدماته نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ مستفيد، اي ما نسبته ٣٢ في المئة من السكان. وتجدر الاشارة إلى أن هذا الرقم لا يعد رقماً نهائياً، وذلك لتضارب الأرقام الصادرة عن الصندوق. ويتوقع أن تفضي أعمال المكننة الجارية حالياً في الصندوق إلى رقم أدق حول أعداد المستفيدين. وتبلغ موازنة الصندوق الخاصة بالتغطية الصحية (بحسب قطع حساب عام ٢٠٠٦ الصادر عن الصندوق) نحو ٤٨٢.٧٧ مليار ليرة، تغطي الحكومة اللبنانية ٢٥ في المئة من هذه النفقات الصحية، أي نحو ١٢٠ مليار ليرة لبنانية.

يبلغ عدد المستفيدين من تعاونية موظفي الدولة ٢٥٢,٧٣٩ فرداً، يمثّلون ٦.٧ في المئة من المواطنين. وتبلغ موازنة التعاونية المخصصة للتغطية الصحية نحو ٨٧ مليار ليرة (بحسب التقرير السنوي للتعاونية لعام ٢٠٠٦)، تغطي الحكومة منها نحو ٨٥ في المئة بشكل مباشر (أما نسبة الـ١٥% المتبقية مصدرها مساهمات موظفي القطاع العام).

ويغطي صندوق تعاضد قوى أمن الدولة نحو ٧٣٤٦ مستفيداً، تبلغ نسبتهم ٠.٢ من السكان، علماً أن موازنة هذا الصندوق المخصصة للتغطية الصحية هي ٣.١ مليارات ليرة (٢٠٠٦)، وتدفع بالكامل من الموازنة العامة حيث لا يترتب أعباء إضافية على المستفيد. أما بالنسبة للطبابة العسكرية فتشمل تغطيتها نحو ٣٠٥,٨٣٧ فرداً، أي ٨.١ من السكان، وتبلغ موازنتها المخصصة للتغطية الصحية ٩١.٢١ مليار ليرة، تغطى بالكامل من الموازنة العامة.

أما النسبة إلى وزارة الداخلية والبلديات، يغطي صندوق تعاضد قوى الأمن الداخلي ١٢١,٦٠٧ مستفيد (٣.٢ في المئة من السكان)، وتبلغ موازنة هذا الصندوق ٥١.٧٥ مليار ليرة. ويغطي صندوق تعاضد الأمن العام ١٦٣٦٥ فرداً (٠.٥ في المئة من السكان) بموازنة تقارب ٨.٩٥ مليار ليرة.

وتغطي صناديق التعاضد المختلفة الأخرى (القضاة، النوّاب، أساتذة الجامعة اللبنانية، قضاة المحاكم الروحية) نحو ٨٦,٤٠٠ فرد (٢.٣ في المئة من السكان)، بموازنة إجمالية تقارب ٤٥.٨ مليار ليرة لبنانية، تغطي منها الموازنة العامة منها نحو ٢٥ في المئة.

وفي المحصلة، بلغت موازنة الجهات الصحية الضامنة، المغطاة بشكل جزئي أو كلي من الموازنة العامة، ١١١٦.٥ مليار ليرة لبنانية خلال عام ٢٠٠٦، تغطي الموازنة العامة منها نحو ٧٠٧.٣٣ مليار ليرة لبنانية.

جدول رقم ٢ - حجم التغطية لكل من الجهات الحكومية الضامنة والموازنة الاجمالية المخصصة لها وحصة التمويل الحكومي

الجهة الضامنة	عدد الأفراد المشمولين بالتغطية	%السكان	موازنة الجهة الضامنة الخاصة بالتغطية الصحية (مليار ليرة لبنانية) (العام: ٢٠٠٦)	حصة الحكومة من موازنة الجهة الضامنة
وزارة الصحة	١,٤١٤,٧٤٠	%٣٧.٧٠	٣٤٥.٨٧	%١٠٠
الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	١,٢٠٠,٠٠٠	%٣٢	٤٨٢.٧٧	+%٢٥
رئاسة مجلس الوزراء -تعاونية موظفي الدولة	٢٥٢,٧٣٩	%٦.٧٠	٨٧.٠٥	**٨٥% (مباشرة) (نسبة ال١٥%المتبقية مصدرها**
رئاسة مجلس الوزراء -صندوق تعاضد قوى أمن الدولة	٧,٣٤٦	%٠.٢٠	٣.١	%١٠٠
الطبابة العسكرية	٣٠٥,٨٣٧	%٨.١٠	٩١.٢١	%١٠٠
وزارة الداخلية والبلديات				
صندوق تعاضد قوى الأمن الداخلي	*١٢١,٦٠٧*	*%٠.٥٠*	*٥١.٧٥*	*%١٠٠*
صندوق تعاضد قوى الأمن العام	*١٦,٣٦٥*	*%٣.٢٠*	*٨.٩٥*	
صناديق التعاضد	٨٦,٤٠٠	%٢.٣٠	٤٥.٨	%٢٥
التأمين الخاص	٣٥٠,٠٠٠	%٩.٣٠		%٠

المصدر: معلومات مجمعة من وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية موظفي الدولة وأمن الدولة والطبابة العسكرية ووزارة الداخلية وصناديق التعاضد الأخرى وتقديرات وزارة المالية

٤-١-٣ مقارنة التكاليف الاستشفائية بين عدد من الصناديق الضامنة

تبين المقارنة بين مختلف الصناديق الضامنة الممولة في الخزينة الهامة وجود اختلافات كبيرة في التكاليف الفردية للخدمات الطبية ولا سيما في حالات الاستشفاء، بالإضافة إلى اختلاف ملحوظ في معدلات الاستشفاء نسب ونوعية التغطية[٣]. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل الاستشفاء يبقى مرتفعاً جداً في كل من وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة، مقارنةً بالمعدل الوطني البالغ ١١.٤ في المئة.

وفيما يلي مقارنة لتكاليف ومعدلات الاستشفاء بين كل من وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة:

- وزارة الصحة: تستأثر الخدمات الاستشفائية بالحصة الأكبر من موازنة الوزارة حيث تبلغ ٦٩ في المئة من اجمالي نفقات الوزارة سنوياً. واستناداً إلى إحصاءات وزارة الصحة العامة، فقد بلغ عدد الحالات الاستشفائية الممولة من قبل الوزارة خلال عام ٢٠٠٦ نحو ١٨٣,٩٩٧ حالة (تعود لنحو ١٣٨,٠٢٦ أي ما يوازي ١.٣٣ حالة استشفائية للشخص الواحد). وقد بلغت الكلفة الوسطية للحالة الاستشفائية الواحدة ١.٣٦٣ مليون ليرة لبنانية. وبذلك يبلغ معدل الاستشفاء في وزارة الصحة ١٣ في المئة كما ارتفعت النفقات الاستشفائية إلى حوالي ٢٥٠.٩٥ مليار ليرة لبنانية (العام ٢٠٠٦)

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: بلغ عدد الحالات الاستشفائية المغطاة من قبل الضمان نحو ٢٤٧,٢٤٦ خلال عام ٢٠٠٦، حيث بلغت نفقاتها السنوية ٢٧٩.٠٦ مليار ليرة لبنانية أي بمعدل كلفة وسطية للحالة قارب ١.١٢٩ مليون ليرة. أما معدل الاستشفاء فقد بلغ ٢٠.٦ في المئة وهو الأعلى بين جميع الصناديق الضامنة في لبنان ومن الأعلى في العالم.

- تعاونية موظفي الدولة: بلغ عدد الحالات الاستشفائية المدفوعة من قبل التعاونية ٣٨,١١٦ (تعود لنحو ٢٧,٠٩٥ شخص أي ما يوازي ١.٤ حالة استشفائية للشخص الواحد) بكلفة إجمالية بلغت ٤٠.٦ مليار ليرة (العام ٢٠٠٦)،. وقد بلغ بذلك معدل الكلفة الوسطي للحالة الواحدة ١.٠٦٥ مليون ليرة، وهو الأدنى بين الصناديق موضوع المقارنة. أما معدل الاستشفاء فقد بلغ ١٥.٠٨ في المئة.

[٣] يحتسب معدل الاستشفاء من خلال عدد الحالات الاستشفائية كنسبة من اجمالي المستفيدين لكل جهة من الجهات الضامنة

جدول رقم ٣- مقارنة بين معدلات الاستشفاء ومتوسط الكلفة الاستشفائية في بعض الجهات الضامنة

الجهة الضامنة	عدد الحالات المدفوعة	عدد المرضى	معدل الإستشفاء	النفقات الإستشفائية (مليار ليرة لبنانية) (العام:٢٠٠٦)	معدل الكلفة/الحالة (مليون ليرة لبنانية)
وزارة الصحة العامة	١٨٣,٩٩٧	١٣٨,٠٢٦	١٣	٢٥٠.٩٥	١.٣٦٣
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	٢٤٧,٢٤٦		٢٠.٦	٢٧٩.٠٦	١.١٢٩
تعاونية موظفي الدولة	٣٨,١١٦	٢٧,٠٩٥	١٥.٠٨	٤٠.٦	١.١٢٩

مصدر: معلومات من الجهات المعنية واحتساب فريق وزارة المالية

٤-١-٤ تقديمات وزارة الصحة العامة

يشكل إنفاق وزارة الصحة العامة نحو ٤٩ في المئة من الإنفاق العام للحكومة المخصص لتمويل كافة الصناديق الصحية الضامنة. وتقدم وزارة الصحة عدداً من الخدمات الصحية بالإضافة الى الخدمات الاستشائية. ويبلغ معدّل الأسرّة في لبنان ٢.٨٨ سريراً بالألف، بما يشمل القطاعين العام والخاص، وهو من المعدلات الأكثر ارتفاعاً في الشرق الأوسط، وتبلغ نسبة الاشغال في المستشفيات الحكومية ٥٦ في المئة من المستشفيات العامة.

وتشكل وزارة الصحة "الملجأ الأخير" أو" الجهة الضامنة لمن لا ضامن له"، بموازنة وصلت في العام ٢٠٠٦ الى نحو ٣٤٧ مليار ليرة لبنانية (٣.١١ في المئة من مجموع إنفاق الموازنة).

أما فيما يتعلق بالخدمات الأخرى المقدّمة من وزارة الصحة فهي تشمل خدمات العناية الصحية الأولية وخدمات المعالجة الطبية الخارجية والأدوية الأساسية للأمراض المزمنة وبرنامج التلقيح الوطني ودعم عمل المنظمات غير الحكومية في المجال الصحي وبرامج الصحة الوطنية والخبرة في مجال الصحة العامة والعناية بالأمومة.

وتؤمن الخدمات الاستشفائية في لبنان من خلال ١٤٥ مستشفى خاص و٢٩ مستشفى حكومي. وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين العام ٢٠٠٦ من خدمات الوزارة في المستشفيات الخاصة ١٥٠,٢٨٩ شخصاً، منهم نحو ٣٣,٧٠٨ أشخاص عولجوا في المستشفيات الحكومية. أما خدمات العناية الصحية الأولية، فتقدمها الوزارة من خلال ١١٧ مركزا للعناية الصحية الأولية، منها ٨ تابعة لوزارة الصحة العامة و٢٢ مركزاً مشتركاً بين وزارة الصحة العامة ومؤسسات أخرى. وقد تم تقديم خدمات العناية الصحية الأولية لـــ٨١٧,٢٩٧ حالة (توازي ٧٤٨٧٢٣ مريضاً) خلال عام ٢٠٠٦، بحسب إحصاءات وزارة الصحة العامة.

وتقدم الوزارة خدمة تأمين الأدوية الأساسية من خلال جمعية الشبان المسيحيين (YMCA) التي تتولى تأمين الأدوية الضرورية لمراكز العناية الأولية وتوزيعها، وقد أفاد من هذه الخدمات نحو ٢٢٧,٢٨١ حالة، من ضمنها ٣٧,٨٣٥ حالة جديدة سجلت خلال العام ٢٠٠٦. وقد بلغت الموازنة المخصصة لذلك أربعة مليارات ليرة، اي ١.١٥ في المئة من موازنة الوزارة. أما بالنسبة إلى أدوية الأمراض المستعصية، فيتم تأمينها وتوزيعها من خلال مستوصف بيروت الحكومي – الكرنتينا، وقد أفادت من هذه الخدمات ٢٨,١٨٢ حالة، من ضمنها ٤,٥٠٦ حالة جديدة تم تسجيلها في العام ٢٠٠٦. وقد بلغت الموازنة المخصصة لهذا الغرض ٤١ مليار ليرة، أي ١١,٨٢ في المئة من موازنة الوزارة. كما خصصت الوزارة مبلغ ٣ مليارات ليرة (٠,٨٦ في المئة من الموازنة) لتأمين اللقاحات الضرورية لمراكز العناية الأولوية وتوزيعها، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف.

من جهة أخرى قدمت الوزارة الدعم لـــ١٨ منظمة غير حكومية تتولى توفير الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، وخصصت لهذا الغرض ١٣.٣٩ مليار ليرة
(٣.٨٦ في المئة من موازنتها). كما تم تخصيص ٠.٧٩ مليار ليرة (٠.٢٣ في المئة من الموازنة) لبعض البرامج الوطنية، كبرنامج الصحة في المدارس والبرنامج الوطني لمكافحة الأيدز (NAP) وحملات مكافحة الملاريا والسلّ وبرنامج الأمراض غير المعدية، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

أما ما تبقى من موازنة الوزارة، وهو في حدود ٣٢.٧٣ مليار ليرة (٩.٤٦ في المئة)، فقد تم تخصيصه لشؤون إدارية وخدمات خارجية ومساهمات.

جدول رقم ٤- الخدمات المقدمة من قبل وزارة الصحة العامة وأعداد المستفيدين والموازنة المخصصة لكل من هذه الخدمات

مجال التعاقد	تؤمن الخدمات عبر:	الخدمات المتاحة	عدد المستفيدين المباشرين (العام ٢٠٠٦)	الموازنة المخصصة لوزارة الصحة العامة (مليار ليرة لبنانية) (العام ٢٠٠٦)
الخدمات الإستشفائية	١٤٥مستشفى خاص	الاستشفاء	150,289	238.9
	٢٩مستشفى حكومي		33,708	12.05
خدمات العناية الصحية الأولية	١١٧مركزاً	خدمات العناية الأولية	٧٤٨,٧٢٣ مريض	
	٨ تابعة لوزارة الصحة العامة			
	٢٢ مركز مشترك بين وزارة الصحة العامة ومؤسسات أخرى			
	جمعية الشبان المسيحيين	تأمين الأدوية الضرورية لمراكز العناية الأولية وتوزيعها	٢٢٧,٢٨١ حالة من ضمنها ٣٧,٨٣٥ حالة جديدة في العام ٢٠٠٦	٤
أدوية الأمراض المستعصية	مستوصف بيروت الحكومي-الكرنتينا	تأمين الأدوية للأمراض المستعصية وتوزيعها	٢٨,١٨٢ من ضمنها ٤,٥٠٦ حالة جديدة في العام ٢٠٠٦	٤١
	١٨ منظمة غير حكومية	الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية		١٣.٣٩
برامج الصحة الوطنية	منظمة الصحة العالمية	البرامج الوطنية (برنامج الصحة في المدارس،البرنامج الوطني لمكافحة الأيدز،حملات مكافحة الملاريا والسل،برنامج الأمراض غير المعدية)		٠.٧٩
غيرها				٣٢.٧٣
المجموع				٣٤٥.٨٦

المصدر: المعلومات المتاحة لدى وزارة الصحة العامة

٤-٢- الخدمات التعليمية

تؤدي الحكومة دوراً مزدوجاً في ما يتعلق بالخدمات التعليمية في لبنان. فهي تؤمن الخدمة التعليمية من خلال المؤسسات التربوية الرسمية سواء في التعليم العام أو المهني والتقني أو الجامعي أو غيره من التعليم أو التدريب المتخصص. ومن جهة أخرى تمول الحكومة الخدمة التربوية عبر المنح التعليمية المخصصة لموظفي القطاع العام.

٤-٢-١ الحكومة كموفر للخدمات التعليمية

تؤمن الحكومة الخدمات التعليمية من خلال وزارات والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والصحة العامة والسياحة والمال والأشغال العامة، وذلك من خلال المدارس والجامعات والمعاهد التابعة لهذه الوزارات.

وتؤدي الحكومة دورها كموفر للخدمات التعليمية، بشكل رئيسي، من خلال وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون أحياناً مع وزارات وجهات أخرى. وتخصص الحكومة لهذا الغرض موازنة تتجاوز ٨٢٢ مليار ليرة. ويبلغ عدد المدارس الرسمية نحو ١,٣٩٩ مدرسة للتعليم العام يستفيد منها نحو 324,651 تلميذا، وتبلغ موازنتها ٥٠٨ مليارات ليرة (باستثناء تحويلات الجامعة اللبنانية وأجور العاملين في الإدارة). وتضم هذه المدارس ١٤٧,٢٧٩ في المرحلة الابتدائية يحصلون على إعفاءات من رسوم التسجيل البالغة ٦٠,٠٠٠ ليرة للتلميذ الواحد (أي ما مجموعه ٢٢ مليار ليرة). وتساعد الحكومة أيضاً على توفير الخدمات التعليمية من خلال ٣٦٤ مدرسة خاصة مجانية للتعليم العام تحصل على مساعدة، ويفيد منها 115,254 تلميذاً. كما تضم المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع العام نحو ٨٣ مدرسة للتعليم الفني والتقني (تضم ٣٥,٠٩٠ تلميذاً) إضافة إلى ١٩ مدرسة للتعليم الفني والمهني (تضم ٧,٦٩٦ تلميذاً)، هي عبارة عن مشاريع مشتركة ما بين وزارة التربية والتعليم العالي و١٤ منظمة غير حكومية. وتوفر الدولة أيضا الخدمات التعليمية من خلال الجامعة اللبنانية (التي تضم ٧٠,٦٢٧ طالباً) إضافة إلى عدد من المعاهد المتخصصة كالمعهد الفني للسياحة والمعهد الوطني للتمريض والمعهد الوطني للموسيقى والتدريب الإعدادي في المدارس الفنية (دعم للمنظمات غير الحكومية) والمعهد المالي.

جدول رقم ٥ - الخدمات التعليمية المتاحة من قبل مختلف الوزارات اللبنانية وأعداد المستفيدين والموازنة المخصصة لكل منها

الهيئة الحكومية	المؤسسات التربوية	المستفيدون	الموازنة (مليار ليرة) (السنة: ٢٠٠٦)
وزارة التربية والتعليم العالي	١٣٩٩ مدارس رسمية للتعليم العام	**324,651 مستفيد**، من ضمنهم:	٥٠٨
		١٤٧٢٧٩ هم تلاميذ في المرحلة الإبتدائية يحصلون على اعفاءات من رسوم التسجيل (٦٠٠٠٠ ليرة لبنانية)	٢٢
	٣٦٤ مدرسة خاصة مجانية للتعليم العام **تحصل على مساعدة**	**115,254**	٣٤
	٨٣ مدرسة عامة للتعليم الفني والتقني	**35,090**	٧٤.٧٠
	١٩ مدرسة للتعليم الفني والمهني (مشاريع مشتركة ما بين وزارة التربية والتعليم العالي و ١٤ منظمة غير حكومية)	**7,696**	0.85
	الجامعة اللبنانية	**70,627**	173
وزارة التربية والتعليم العالي وزارة السياحة	**المعهد الفني للسياحة**	**125**	0.17
وزارة التربية والتعليم العالي وزارة الصحة العامة	**المعهد الوطني للتمريض**	**1,454**	0.34
وزارة التربية	**المعهد الوطني للموسيقى**		8.2
وزارة الأشغال العامة والنقل	**التدريب الإعدادي في المدارس الفنية** (دعم للمنظمات غير الحكومية)		0.3
وزارة المالية	**المعهد المالي**	**4,324** متدرب	0.6
الموازنة المخصصة لتوفير الخدمات التعليمية (بما فيها التدريب)			822.16

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة المالية

٤-٢-٢ الحكومة كممول للخدمات التعليمية

بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية، تقوم الحكومة بتمويل هذه الخدمات، بحيث يحصل القطاع الخاص على الحصة الأكبر من هذا التمويل. فعلى أثر ارتفاع كلفة المعيشة والتعليم، عمد عدد من الإدارات والمؤسسات العامة إلى تقديم المساعدات التعليمية في محاولةٍ منها لزيادة الأجور الحقيقية. وتشكل قيمة هذه المساعدات نحو ١٩ في المئة من الإنفاق العام على القطاع التربوي. أما أبرز الجهات الحكومية التي تقوم بتقديم هذه المساعدات التربوية الخدمات التعليمية فهي صندوق تعاضد قضاة المحاكم الروحية وأمن الدولة وتعاونية موظفي الدولة (رئاسة مجلس الوزراء) وصندوق تعاضد النواب، وصندوقا تعاضد قوى الأمن الداخلي والأمن العام ووزارة الدفاع (القوات المسلحة)، وصندوق تعاضد القضاة ووزارة المهجّرين ووزارة الشؤون الاجتماعية (عبر المنظمات غير الحكومية) وزارة التربية والتعليم العالي (صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية). ويقدر أن أن ٩٠ في المئة من أولاد موظفي القطاع العام يرتادون المدارس الخاصة.

ويبلغ عدد المستفيدين من تمويل الدولة للخدمات التعليمية ١٧٦ ألف طالب، بموازنة قدرها ٢٣٨ مليار ليرة. أما أكبر ثلاث جهات ممولة للخدمات التعليمية هي وزارة الدفاع (عدد المستفيدين ٥٨,١٥٤ بلموازنة قدرها ٧٤.٢ مليار ليرة في السنة ٢٠٠٦)، تليها تعاونية موظفي الدولة (٥٢,١٥٢ مستفيداً، بموازنة قدرها ٧٠.٧٨ مليار ليرة)، إضافة إلى ووزارة الداخلية (٣١,٨٠٤ مستفيداً بموازنة قدرها ٣٧.٨ مليار ليرة). أما الصناديق الأخرى فيفيد من الخدمات التعليمية التي تموّلها ٣٣,٨٩٠ تلميذاً، وتبلغ الموازنة التي توفرها للتمويل ٥٥.٢ مليار ليرة.

غير أن التمويل الحكومي للخدمات التعليمية يعطي الأولوية للأسر المرتفعة الدخل. وفي هذا الاطار، ورغم أن ٥٨ في المئة من الأولاد يعيشون ضمن أسر يقل دخلها عن ٩٠٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً، و٣٠ في المئة من الأولاد يعيشون ضمن أسر يقل دخلها عن ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً، فيشار إلى أن ٣٢.٦ في المئة من الدعم المقدّم للأسر، مخصص للأولاد الذين يعيشون ضمن أسر يقل دخلها عن ٩٠٠ ألف ليرة شهرياً، في حين أن و٩.٦ في المئة من الدعم المقدّم للأسر مخصص للأولاد الذين يعيشون ضمن أسر يقل دخلها عن ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً.

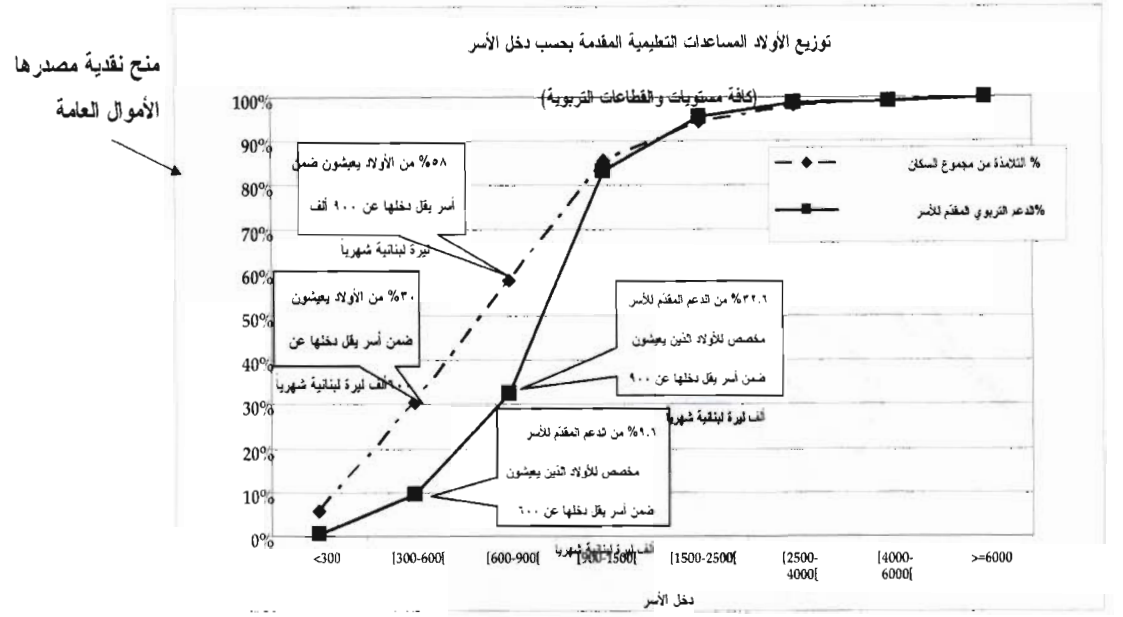

وزارة التربية والتعليم العالي

٤-٣ - الخدمات الرعائية والمساهمة في الجمعيات الأهلية

٤-٣-١ الخدمات الرعائية والتنموية في وزارة الشؤون الاجتماعية

تقدّم الخدمات الرعائية عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، وبشكلٍ خاص عبر عقود مع منظمات غير حكومية لمساعدة المستفيدين. وقد بلغت موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ٩٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٦ (٠.٨٧ في المئة من مجموع إنفاق الموازنة). وتوزع وزارة الشؤون الاجتماعية موازنتها في الوقت الراهن على أساس استهداف فئوي، أي المستفيدين الذين ينتمون إلى فئة اجتماعية معينة كالأيتام والمعوّقون والمسنّون والأحداث الجانحون والأسر التي تعيلها نساء. وتساهم المنظمات غير الحكومية في معظم تلك التمويلات.

جدول رقم ٦- الخدمات المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية

برامج وزارة الشؤون الاجتماعية	مؤسسات، وبرامج، ومشاريع
البرامج الرعائية	▪ ١٧٦ عقداً مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية **للأطفال المهمشين والأيتام** ▪ ٦٥ عقداً مع مؤسسات الرعاية المتخصصة **للمعوّقين** ▪ **مراكز للأفراد الذين يعانون إعاقات** ▪ **مركز للتدريب الاجتماعي** ▪ ١٥ نوعاً من الخدمات **المتاخمة وفقاً لبرنامج حفظ الحق وتوفير الخدمة** ▪ ١٧ عقداً مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتخصصة **للمسنّين** ▪ ٩ برامج **للأحداث الجانحين**
خدمات التنمية المحلية	▪ ١٤٦ مركزاً **لخدمات التنمية الاجتماعية** ▪ ٢٢٥ مشروعاً **للتنمية القروية والمدنية** ▪ **مخيمات عمل للمتطوعين** (لم تجر في العام ٢٠٠٦ بسبب حرب تموز) ▪ ٣ مراكز لمشاريع **تنمية الأعمال اليدوية**
شراكة مع القطاع الخاص	▪ ٢٣٣ **عقداً مشتركاً مع منظمات غير حكومية**
برامج إجتماعية أخرى	▪ ١٢٥ ***دورة و٦ تدريبات للمدربين عبر مراكز التنمية الاجتماعية*** ▪ ٧ مدارس تعتمد ***برنامج تأمين الغذاء المدرسي***

مصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً، بالتعاون مع البنك الدولي، على تصميم آليات استهداف موضوعية تعتمد "معايير تقريبي"–Proxy means testing، وذلك بغية تحديد أدق للفئات أو الأسر المؤهلة للاستفادة من برامج وزارة الشؤون الاجتماعية والوصول بالتالي إلى الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً. وتشمل برامج وزارة الشؤون الاجتماعية برامج الرعاية الاجتماعية، وخدمات التنمية المحلية، وشراكات مع منظمات غير حكومية، وبرامج اجتماعية أخرى. وتخصص لخدمات الرعاية الاجتماعية نسبة ٧٠ في المئة من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية السنوية، ويتم صرف هذه النسبة عبر عقود تمتد على سنوات عدّة مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية. ويمكن تلخيص الخدمات المتاحة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية على الشكل التالي :

- تقدم برامج الرعاية الاجتماعية من خلال ١٧٦ عقداً مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المهمشين والأيتام. ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية ، بما في ذلك العناية الاجتماعية العادية والعناية المنزلية ودور حضانة المسنين، ٣٣,٨١٦ شخصاً، أما الموازنة الخاصة بها فهي ٥٠,٩ مليار ليرة، مما يعني أن متوسط الموازنة لكل مستفيد هو ١.٥١ مليون ليرة.
- وتشمل أيضاً الرعاية الاجتماعية ٦٥ عقداً مع مؤسسات الرعاية المتخصصة للمعوّقين. يفيد منها ٦,٢٤٠ شخصاً، وتبلغ الموازنة المخصصة لها ١٦.٥ مليار ليرة، أي بمعدل ٢.٦٤ مليوني ليرة لكل مستفيد.
- تدير الوزارة مركزاً للمعوقين يتيح الخدمات التربوية والمعالجة النفسية، يستفيد منه ٥٠٤ أشخاص وتبلغ الموازنة المخصصة له ٠.١ مليار ليرة، أي بمعدل ٠.٢ مليون ليرة لكل مستفيد.

- خصصت الوزارة لبرنامج حفظ الحقوق وتأمين الخدمات (المعوقون الفقراء) ١٥ مركزاً للخدمات المتاخمة يستفيد منها ٥٩,٥٠٤ أشخاص من خلال "بطاقة المعوّق"، يحصل ١٠,٨٤٣ منهم على خدمات (٢٠٠٦). أما الموازنة المخصصة لهذه الخدمات فتبلغ ١.٥ مليار ليرة، أي بمعدل ٠.١٤ مليون ليرة للمستفيد.
- تدير الوزارة ١٧ عقداً مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتخصصة للمسنّين وتسعة برامج للأحداث الجانحين.
- أما خدمات التنمية المحلية، فيتم تقديمها من خلال ١٤٦ مركزاً لخدمات التنمية الاجتماعية، و٢٢٥ مشروعاً للتنمية القروية والمدنية، ومخيمات عمل للمتطوعين (لم يتم القيام بأي منها خلال عام ٢٠٠٦ بسبب حرب تموز)، بالإضافة إلى ثلاثة مراكز لمشاريع تنمية الأعمال اليدوية.
- وتتجسد الشراكة مع القطاع الخاص من خلال ٢٣٣ عقداً مشتركاً مع منظمات غير حكومية، في حين تشمل البرامج الاجتماعية الأخرى ١٢٥ دورة و٦ تدريبات للمدربين عبر مراكز التنمية الاجتماعية، على تقنيات محو الأمية، و٧ مدارس تعتمد برنامج تأمين الغذاء في المدارس.

جدول رقم ٧- المستفيدون من خدمات الرعاية والموازنة المخصصة لهذه الخدمات

	المؤسسات- العقود	الخدمات	المستفيدون	الموازنة (مليار ليرة لبنانية)	متوسط الموازنة لكل مستفيد (مليون ليرة لبنانية)
مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية (الأطفال المهمشون والأيتام والمسنون)	١٧٦ مؤسسة	عناية اجتماعية دورية		٥٠.٩	١.٥١
		عناية منزلية			
		دور حضانة			
		المسنين			
		المجموع	٣٣,٨١٦		
مؤسسات الرعاية المتخصصة المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية	٦٥ مؤسسة	الرعاية المؤسسية للمعوقين	٦,٢٤٠	١٦.٥٠	٢.٦٤
مركز خاص للمعوقين	مركز واحد	تعليمي ونفساني	٥٠٤	٠.١٠	٠.٢٠
برنامج حفظ الحق وتأمين الخدمة (المعوقون الفقراء)		١٥ نوعاً من خدمات الجوار	٥٩,٥٠٤ **بطاقة معوق** ١٠,٨٤٣ **خدمات**	١.٥٠	٠.١٤

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

٤-٣-٢ التداخل في الخدمات الصحية والتربوية بين وزارة الشؤون والوزارات المختصة

تتسم خدمات التنمية الاجتماعية بتداخل البرامج وتشتت نسبي للجهود المبذولة على صعيد تأمين الخدمات الصحية والتربوية. وبحسب مشروع موازنة ٢٠٠٦ (وزارة الشؤون الاجتماعية)، تدير الوزارة ٦٩ مركزاً للتنمية الاجتماعية يضاف إليها ٧٧ فرعاً. ويبلغ مجموع المستفيدين من هذه المراكز والفروع ٥١٩,٤٢٣ شخصاً، إضافة إلى ١٠٢,٥٦٠ من المهجرين. وتبلغ الموازنة المخصصة لهذه المراكز والفروع ١١.٢٢٥ مليار ليرة، أي بمعدل ٢١.٦١ مليون ليرة لكل مستفيد. ويظهر التداخل مع وزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي، في واقع أن هذه المراكز تقدم خدمات صحية يفيد منها ٤٥١,٣٧٩ شخصاً، إضافة إلى ٨٣,٧٥٢ شخصاً من المهجرين. أما الخدمات التربوية التي تقدمها هذه المراكز أيضا فيستفيد منها ٦,٨٧١ شخصاً إضافة إلى ١١,٣٤٤ شخصاً من المهجرين.

وبالنسبة إلى البرامج الاجتماعية الأخرى، يفيد ٢,٢٧٤ شخصاً من ١٢٥ دورة عن تقنيات محو الأمية، و١٢٥ شخصاً من ٦ تدريبات للمدربين على تقنيات محو الأمية، و٣٢٥٧ شخصاً من برنامج تأمين الغذاء في ٧ مدارس، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي.

جدول رقم ٧- المستفيدون من خدمات الرعاية والموازنة المخصصة لهذه الخدمات

	المؤسسات-العقود	الخدمات	المستفيدون	الموازنة (مليار ليرة لبنانية)	متوسط الموازنة لكل مستفيد (مليون ليرة لبنانية)
مراكز التنمية الاجتماعية	٦٩ مركز و٧٧ فرع	خدمات صحية	٤٥١,٣٧٩	١١.٢٢٥	٢١.٦١٠
			٨٣٧٥٢ (للمهجرين)		
		خدمات تربوية	٦,٨٧١		
			١١٣٤٤ (للمهجرين)		
		تدريب	٢,٧٤٣		
		نشاطات اجتماعية	٥٨,٤٣٠		
			٧٤٦٤ (للمهجرين)		
		المجموع	٥١٩,٤٢٣		
			١٠٢,٥٦٠ (للمهجرين)		
شراكة مع القطاع الخاص	٢٣٣ عقد مع منظمات غير حكومية			٨	**٣٤.٣٣ لكل منظمة غير حكومية**
برامج اجتماعية أخرى	١٢٥ دورة	محو الأمية	٢,٢٧٤		
	٦ تدريبات	محو الأمية	١٢٥		
	٧ مدارس	برامج التغذية المدرسية	٣,٢٥٧	٠.٠٢٥	

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

٤-٣-٢ مساهمة الحكومة في تمويل الجمعيات الأهلية من خلال الوزارات المختصة

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ليست الوزارة الوحيدة التي تتلقى تحويلات من الموازنة العامة على شكل مساهمات للجمعية الأهلية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. فمعظم الوزارات الأخرى يخصص لها مثل هذه التحويلات، وان بصورة أقل بكثير مما هي الحال مع وزارة الشؤون الاجتماعية. ولعل ثاني أكبر وزارتين تتلقيان من حيث حجم المساهمات للجمعيات الأهلية هما وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة. وتخصص الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم العالي نحو ٣٥.٣١ مليار ليرة، أي ٤.٢ في المئة من موازنة الوزارة للعام ٢٠٠٦، لنحو ٣٦٤ مدرسة تحصل على مساعدة، إضافة إلى ١٩ مشروعاً مشتركاً للتعليم المهني والفني، ونقابات مدرسي

الصفوف الابتدائية والثانوية ونقابة مدرسي المدارس الخاصة ومرشدي التعليم الوطني والبيت الفرنسي اللبناني و SADER والصندوق الفرنكوفوني للأبحاث العلمية.

أما وزارة الصحة العامة فتخصص ١٣.٣٩ مليار ليرة (١١.٤ في المئة من موازنتها للعام ٢٠٠٦) لمساعدة ١٥ مركزاً وجمعية إضافة إلى المساهمة التي تتلقاها جمعية الشبان المسيحيين (YMCA) والصليب الأحمر وجمعية كاريتاس.

وتخصص وزارة العدل ٤.٧٤ مليار ليرة (٩.٧ في المئة من موازنتها في ٢٠٠٦) لجمعية تعنى بالأحداث الجانحين و١٢ محكمة روحية مسيحية. وتخصص وزارة الشباب والرياضة ٢.٣٨ مليار ليرة (٤٤.٦ في المئة من موازنتها) لمساعدة ناديين للرياضة و١٧ نقابة و٤ لجان وجمعيتين. وتفيد ٦٥ جمعية ثقافية، ونواد، لقاءات، والبيت اللبناني في فرنسا، والهيئة الوطنية لمنظمة الأونسكو، والمركز الوطني للعلوم الإنسانية، و٣٢ ممثلاً لبنانياً (سينما ومسرح)، واتّحاد الكتّاب اللبنانيين، من ١.٧٥ مليار ليرة هي مجموع مساهمات وزارة الثقافة (١٠.٧ في المئة من موازنتها). وتساهم وزارة السياحة بـــ ١.١٨ مليار ليرة (١٠.١ في المئة من موازنتها)، في ٧ جمعيات للسياح، و٥ لجان ومهرجانات للترويج للسياحة. وتخصص وزارة الإعلام ٥.١ في المئة من موازنتها، أي ١.٠٥ مليار ليرة، لمساعدة نقابة باعة الصحف والنشاطات الأخرى المرتبطة بوسائل الإعلام. ومن وزارة البيئة ٠.٨ مليارات ليرة (٢٧.٣ في المئة موازنتها) لـــ٧ مناطق محمية، وجمعيات تعنى بحماية البيئة. ولـــ٢٤٤ مهجّراً ٠.٧٥ مليار ليرة من وزارة المهجّرين (١٣.١ في المئة من موازنتها). وتبلغ مساهمة وزارة الصناعة في معهد الأبحاث الصناعية وجمعية الصناعيين اللبنانيين ٠.٧ مليار ليرة، أي ١٣.٣ في المئة من موازنتها. وثمة ٠.٧١ مليار ليرة من رئاسة مجلس الوزراء (٠.٢ في المئة من موازنتها) لموظفي القطاع العام السابقين، وجمعية كاريتاس، والبعثات التبشيرية. وتخصص وزارة العمل ٠.٥٥ مليار ليرة (٠.٥ في المئة من موازنتها) للنقابات، والمساهمات لأعضاء النقابات. ومن وزارة الأشغال العامة ٠.٣ مليار ليرة (٠.٦ في المئة من موازنتها) للمدارس الفنية الخاصة بالتدرج الإعدادي. وتبلغ موازنة وزارة الزراعة للمبيدات الحشرية ضد حشرة السونة لغلات القمح المخصصة للجنود اللبنانيين؛ ومساعداتها لجمعيات قدامى الحرب وللمركز الدولي لأمراض الحيوانات، ٠.٢٧ مليار ليرة، أي ٠.٧ من موازنتها. وتوفر وزارة الشؤون الخارجية ٠.٠٥ مليار ليرة (٠.٠٤ في المئة من موازنتها) لمنتدى السفراء اللبنانيين. أما رئاسة الجمهورية، فتذهب نسبة ٠.٨٥ في المئة من موازنتها للمساهمات. وفي المحصّلة، يبلغ مجموع مساهمات الحكومة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ١٥٧.٩٣ مليار ليرة، أي ١.٤ في المئة من الموازنة العامة.

جدول رقم ٨- التحويلات من الموازنة العامة الى القطاع الأهلي بحسب الوزارات

الهيئة الحكومية	الموازنة (مليار ليرة لبنانية) (العام: ٢٠٠٦)	% من موازنة الجهة الحكومية	المستفيدون
وزارة الشؤون الاجتماعية	٩٣.٩٦	%٩٧	٢٣٣ عقداً مع المنظمات غير الحكومية، ١٧٦ مؤسسة للرعاية الاجتماعية، ٦٥ مؤسسة للرعاية الاجتماعية المتخصصة، ١٤٦ مركزاً وفرعاً للتنمية الاجتماعية. مركز للمعوقين، مساهمات لجان اجتماعية ومشاريع الأمم المتحدة
وزارة التربية والتعليم العالي	٣٥.٣١	%٤.٢	٣٦٤ مدرسة تحصل على مساعدة، ١٩ مشروعاً مشتركاً للتعليم المهني والفني، نقابات مدرسي الصفوف الابتدائية والثانوية، نقابة مدرسي المدارس الخاصة، التعليم الوطني، مرشدو التعليم الوطني، البيت الفرنسي اللبناني، SADER، الصندوق الفرنكوفوني للأبحاث العلمية
وزارة الصحة العامة	١٣.٣٩	%١١.٤	١٥ مركزاً وجمعية، جمعية الشبان المسيحيين (YMCA)، الصليب الأحمر، جمعية كاريتاس
وزارة العدل	٤.٧٤	%٩.٧	جمعيات للأحداث الجانحين عدد ١، ١٢ محكمة روحية مسيحية
وزارة الشباب والرياضة	٢.٣٨	%٤٤.٦	نوادي للرياضة عدد ٢، ١٧ نقابة، ٤ لجان، وجمعيات عدد ٢
وزارة الثقافة	١.٧٥	%١٠.٧	٦٥ جمعية ثقافية، نوادي، لقاءات، البيت اللبناني في فرنسا، الهيئة الوطنية لمنظمة الأونسكو، المركز الوطني للعلوم الإنسانية، ٣٢ الفنانون اللبنانيون (سينما ومسرح)، اتّحاد الكتّاب اللبنانيين
وزارة السياحة	١.١٨	%١٠.١	٧ جمعيات للسياحة، ٥ لجان ومهرجانات للترويج للسياحة
وزارة الإعلام	١.٠٥	%٥.١	نقابة بائعي الصحف والنشاطات الأخرى المرتبطة بوسائل الإعلام
وزارة البيئة	٠.٨	%٢٧.٣	٧ مناطق محمية، جمعيات تعنى بحماية البيئة
وزارة المهجّرين	٠.٧٥	%١٣.١	٢٤٤ مهجّر
وزارة الصناعة	٠.٧	%١٣.٣	معهد الأبحاث الصناعية + جمعية الصناعيين اللبنانيين
رئاسة مجلس الوزراء	٠.٧١	%٠.٢	موظفو القطاع العام السابقون، جمعية كاريتاس، البعثات التبشيرية
وزارة العمل	٠.٥٥	%٠.٥	النقابات، المساهمات لأعضاء النقابات
وزارة الأشغال العامة	٠.٣	%٠.٦	المدارس الفنية الخاصة بالتدرج الإعدادي
وزارة الزراعة	٠.٢٧	%٠.٧	المبيدات الحشرية ضد حشرة السونة لزراعة القمح والمخصصة للجنود اللبنانيين؛ جمعيات قدامى الحرب؛ المركز الدولي لأمراض الحيوانات
وزارة الشؤون الخارجية	٠.٠٥	%٠.٠٤	منتدى السفراء اللبنانيين

مصدر: الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦

٥- برامج دعم مصادر الدخل

تعتمد الحكومة اللبنانية عدداً من البرامج التي يمكن اعتبارها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من برامج دعم الدخل. وتوجه هذه البرامج بشكل رئيسي إلى أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط. ولعل ابرز هذه البرامج برنامج الفوائد المدعومة للإسكان ودعم خسائر مؤسسة كهرباء لبنان، ودعم صفيحة المازوت إضافة إلى الخدمات والمساعدات المقدمة إلى القطاع الزراعي.

٥-١- برنامج الاقراض الاسكاني

توفر الحكومة من خلال المؤسسة العامة للإسكان برنامجاً لدعم القروض يتيح لأصحاب الدخل المحدود تملك منزل (دخل شهري لا يتعدى ٣ ملايين ليرة لبنانية). وقد بلغ عدد القروض التي سهلت لها المؤسسة خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول ١٩٩٩ حتى نهاية نيسان ٢٠٠٧ نحو ٢١,٨٠٠ قرض، قرض (٦٠ مليون ليرة)، اي بقيمة إجمالية قدرها ١,٣٠٨ مليارات ليرة، وبلغت مساهمات المقترضين ٤٣٦ مليار ليرة والفوائد ٢٣٣ مليار ليرة. ولم يقتصر الأمر على تسهيلات الإسكان فحسب، بل تعدداها إلى مجالات أخرى مثل توفير مجالات جديدة لاستثمارات المصارف، وخلق مجالات لشركات التأمين، وتنمية بعض القطاعات الأخرى المتعلقة بالسكن مثل صناعة وتجارة الأثاث والمعدات والتجهيزات الكهربائية والمنزلية الأخرى.

جدول رقم ٩- قروض الإسكان من تشرين الأول ١٩٩٩ وحتى نهاية نيسان ٢٠٠٧ والأنشطة الاقتصادية المتصلة

مؤسسة الإسكان اللبنانية – وزارة الشؤون الاجتماعية	عدد قروض الإسكان المقدّمة	٢١٨٠٠
	القروض الممنوحة من المصارف (٢١٨٠٠٠ * ٦٠ مليون ليرة لبنانية)	١٣٠٨ مليار ليرة لبنانية
	مساهمات المقترضين	٤٣٦ مليار ليرة لبنانية
	الفوائد	٢٣٣ مليار ليرة لبنانية
	تأمين على الحياة (٢١٨٠٠ * عشر سنوات* ٧٥٠٠٠٠)	١٦٣.٥ مليار ليرة لبنانية
	تأمين ضد الحرائق	١٠.٥ مليار ليرة لبنانية
	التجهيزات والأثاث	٣٢٧ مليار ليرة لبنانية

المصدر: المؤسسة العامة للاسكان واحتساب فريق وزارة المالية

٥-٢- دعم مؤسسة كهرباء لبنان

تدعم الدولة خسائر مؤسسة كهرباء لبنان للحؤول دون ارتفاع محتمل لفاتورة الكهرباء وهو ما يأتي بمثابة دعم مباشر لمصادر الدخل، يفيد منه جميع اللبنانيين على حد سواء. وقد بلغت قيمة هذا الدعم في عام ٢٠٠٦ نحو ١,٣٧٦ مليار ليرة أي ١١.٥ في المئة من مجموع إنفاق ٢٠٠٦، مع الإشارة إلى أن هذا الدعم لم يتجاوز حدود ٢٨٣ مليار ليرة خلال عام ٢٠٠١.

جدول رقم ١٠- تطور تحويلات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تحويلات الحكومة إلى مؤسسة كهرباء لبنان (مليار ليرة)	283	305	413	492	974	1479

المصدر: وزارة المالية

وقد وقّعت وزارة المال على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساهمة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار بهدف الترويج لسياسة مستدامة في قطاع الطاقة. ومن شأن مذكرة التفاهم هذه أن تشمل التدقيق في فواتير الطاقة الخاصة بالمباني الحكومية وتركيب أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية (الوزارات، المستشفيات الحكومية، الجامعات والمدارس العامة، ومؤسسات عامة أخرى).

٥-٣- دعم المازوت

تدعم الدولة صفيحة المازوت المستخدم منزلياً للتدفئة للتعويض عن ارتفاع الأسعار عالمياً. وقد ارتفع إجمالي هذا الدعم من ٨ مليارات ليرة في العام ٢٠٠٤ الى ١٤ ملياراً في ٢٠٠٥ فإلى ٥٢ ملياراً في ٢٠٠٦.

جدول رقم ١١- تطور دعم المازوت

	2004	2005	2006
دعم صفيحة المازوت (مليار ليرة لبنانية)	8	14	52

المصدر: وزارة المالية

٥-٤- دعم قطاع الزراعة

تقوم الحكومة بدعم قطاع الزراعة عبر تأمين عدد من السلع والخدمات. وقد خصصت وزارة الزراعة مبلغ ٣,٦٣٢ مليار ليرة في موازنة ٢٠٠٦، لشراء بعض المستلزمات الزراعية: مبيدات للحشرات وأسمدة وبذور وشجيرات وغذاء للمواشي. وتقدم الوزارة مساهمات للتعاونيات الزراعية ومستلزمات بيطرية وأدوية ومستلزمات للمختبرات.

جدول رقم ١١- بعض الخدمات والسلع الممولة عبر الموازنة العامة للقطاع الزراعي

المستلزمات الزراعية	موازنة ٢٠٠٦ (مليار ليرة لبنانية)
مبيدات الحشرات	١.٨
الأسمدة	٠.٠٠٧
البذور والنصوب	٠.٥
غذاء المواشي	٠.٠٦
مبيدات ضد حشرة *السونة* (القمح)	٠.٠٩
مساهمات للتعاونيات الزراعية (١٠٠-٢٠٠)	٠.٢٢٥
المستلزمات البيطرية	**موازنة ٢٠٠٦ (مليار ليرة لبنانية)**
المستلزمات البيطرية	٠.٣٥
الأدوية ومستلزمات المختبرات	٠.٦

المصدر: الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦، وزارة المالية

من جهة أخرى يقدم المشروع الأخضر التابع لوزارة الزراعة العديد من الخدمات لاستصلاح الأراضي بموازنة تقارب ٢.٣٢٦ مليار ليرة.

جدول رقم ١٢- الخدمات المقدمة من قبل المشروع الاخضر

	الخدمات	موازنة ٢٠٠٦ (مليار ليرة لبنانية)
المستفيدون (المزارعون)	٥٢٤	٢.٣٢٦
الأرض المستصلحة للزراعة (دنم)	١٦٢١.٣	
جدران الدعم (متر مربع)	٦٥,٦١١.٦	
أقنية الري (متر)	٦٠٠	
خزانات عائمة (متر مكعب)	١٢,٨٤٨.٩	
عواميد للكروم	٥٤٥٠	
خزانات الري (متر مكعب)	٧٩,٥٩٢	
أشجار المثمرة	١٣,٤١٩	
ريّ بالطرق الحديثة (دنم)	٢	

المصدر: المشروع الأخضر

ويحصل القطاع الزراعي أيضاً على مساعدات من وزارة الاقتصاد والتجارة (مديرية الشمندر السكري والحبوب). فقد حصل نحو ١٣٠٢ من المزارعين على دعم للقمح بلغت قيمته الإجمالية ٩.٩ مليارات ليرة (٢٠٠٦)، علماً أن

قيمة الدعم هي ٣٧٥,٠٠٠ ليرة للطنّ، وسعر البيع ٢٢٥٠٠٠ للطنّ. كما حصل ٢١٤ مزارعاً على دعم الشمندر السكري، بمعدّل ٧.٤٣ مليون ليرة لكلّ مزارع، أي أن الدولة تقدّم دعماً قيمته الإجمالية ١.٥٩ مليار ليرة.

جدول رقم ١٣- دعم القمح والشمندر السكري

الهيئة الحكومية	نوع الدعم	قيمة الدعم ليرة لبنانية	سعر البيع	عدد المزارعين الذين يحصلون على مساعدات	دعم الحكومة (مليار ليرة لبنانية) (العام: ٢٠٠٦)
وزارة الاقتصاد والتجارة	**دعم القمح**	٣٧٥٠٠٠ للطنّ	٢٢٥٠٠٠ للطنّ	١٣٠٢	٩.٩
مديرية الشمندر السكري والحبوب	**دعم الشمندر السكري**	المعدّل: ٧.٤٣ مليون لكلّ مزارع		٢١٤	١.٥٩

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية

أما إدارة حصر التبغ والتنباك، فتشتري كل منتجات التبغ والتنباك المحلية بأسعار مدعومة وتعود لتبيعها لشركات التبغ العالمية بسعر السوق، ويفيد من هذا الدعم ٢٥ ألف مزارع في الجنوب والبقاع والشمال.

جدول رقم ١٤- دعم التبغ والتنباك

دعم التبغ	قيمة الدعم (دولار أميركي لكل كيلوغرام)	عدد المزارعين الذين يحصلون على مساعدات	الدعم المقدّم للمزارعين (مليار ليرة لبنانية) (العام: ٢٠٠٦)	معدّل الدعم لكلّ مزارع
تشتري الإدارة كافة منتجات التبغ والتنباك المحلية بأسعار مدعومة وتعود لتبيعها لشركات التبغ العالمية بسعر السوق	*- ٣.٦٩: الجنوب* *- ٥.٢٢: البقاع* *- ٥.٨٨: الشمال*	٢٥٠٠٠	٥٦	٢.٢٤

المصدر: ادارة حصر التبغ والتنباك ووزارة المالية

ويدعم البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية -المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، كلفة نقل الصادرات الزراعية، من خلال مساعدات مالية مباشرة للمزارعين، توازي ١٠ في المئة من قيمة الصادرات، من دون وضع أي سقف على المساعدة المقدمة لكل مستفيد. ويبلغ عدد المصدّرين الزراعيين المستفيدين ما بين ٢٠٠ و٢٥٠، يشترون المنتجات من نحو ٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠ مزارع.

جدول رقم ١٥ – دعم الصادرات الزراعية

البرنامج	دعم التصدير الزراعي	نوع الدعم	عدد المصدّرين الزراعيين (المستفيدون)	دعم الحكومة (مليار ليرة لبنانية) (العام: ٢٠٠٦)	كمية الصادرات (أطنان)
البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية –المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان	**دعم كلفة نقل الصادرات الزراعية – مساعدات مالية مباشرة للمزارعين**	١٠% من قيمة الصادرات – بدون وضع أي سقف على المساعدة المقدمة لكل مستفيد	(٢٠٠–٢٥٠) **يشترون المنتجات من حوالى (٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠) مزارع**	٣٨.١	٣٦٨,٦٣٠

المصدر: المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار

٦- التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل

تسعى الحكومة إلى خلق مناخ اقتصادي محفز والى خلق المزيد من فرص العمل، وذلك عبر مجموعة من الخطط والاجراءات، منها دعم كفالات القروض الممنوحة للقطاع الخاص والإعفاءات الضريبية وسياسات ترويج التصدير.

٦-١- برامج دعم القروض الممنوحة للقطاع الخاص

يهدف دعم الدولة القروض الممنوحة للقطاع الخاص، إلى تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل ومشاركة المخاطر التي تواجهها المصارف وتعزيز التنافسية بين الشركات الصناعية لضمان جودة أفضل وتأمين مناخ ملائم للاستثمار بشكلٍ عام، لا سيما ما يتعلق بالأنشطة التأجيرية والتنموية ودعم الصادرات. أما القطاعات المستهدفة من خلال هذا الدعم فهي الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المرتكز على المعرفة والسياحة والحرف اليدوية.

وتشتمل الحوافز الممنوحة على معدلات فائدة منخفضة لتشجيع المبادرات المرتبطة بالاستثمار في لبنان وعدم تخطي سداد القروض معدل ١٥ في المئة خلال أول سنتين، إضافة إلى إعفاء المصارف التجارية التي تشترك في هذا البرنامج من مستلزمات الاحتياطي القانوني.

وقد تمّ إطلاق برامج عدة لتشجيع المصارف على إقراض الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم عبر تسهيلات لمشاركة المخاطر.

أ) القروض العادية التي تعطيها المصارف.

المبلغ: ما بين ٥٠ مليون ليرة لبنانية و١٥ مليار ليرة لبنانية (أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية).
الاستحقاق: ما بين ٥ و٧ سنوات.
إيفاء: عدم تخطي إيفاء القروض معدل ١٥% خلال أول سنتين.
معدلات الفائدة والمساعدات: خصم نسبة ٧% للقروض التي تبلغ حدود ٥ مليارات ليرة لبنانية.
خصم نسبة ٥% للقروض التي تتعدى ٥ مليارات ليرة لبنانية، وذلك حتى سقف ١٥ مليار ليرة لبنانية.
الحوافز المقدمة للمصارف: تفيد المصارف من تخفيض مستلزمات الاحتياطي وفقاً للتالي: خفض الاحتياطي القانوني بالليرة اللبنانية بقيمة القروض.

ب) قروض مؤسسة كفالات

- الخطة الحالية: تكفل مؤسسة كفالات قروض لتمويل رأس المال العامل لحدود ٣ سنوات. وفي حال كان القرض يغطي رأسمال عاملاً وأصولاً غير ثابتة، قد يتم تمديده إلى ٧ سنوات. ويصل حدود القرض المكفول إلى ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية (أو ما يعادله بالدولار الأميركي). وتكفل مؤسسة كفالات ٧٥ في المئة من قيمة القروض التي تمنحها المصارف و٧٥ في المئة من قيمة الفوائد المستحقة خلال فترة السماح + ٣ أشهر. وتحصل مؤسسة كفالات على عمولة سنوية من العميل قدرها ٢.٥ في المئة. وباستطاعة مؤسسة كفالات إعطاء فترة سماح قد تصل إلى سنة.
- الخطة الجديدة: تسهّل الخطة الجديدة ولوج الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم والشركات الناشئة بدون طلب أية ضمانات. ومن شأن الخطة أن تزيد مقدار كفالة القرض وحجمها عن المعدلات الحالية التي تقدمها المؤسسة. وتغطي الكفالة الممنوحة بموجب الخطة ٨٥% كحد أقصى للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم والشركات الناشئة التقليدية و٩٠% من رأسمال الشركات الناشئة المبتكرة.

ج) قروض البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)

تقوم التسهيلات المقترحة على قرض شامل متاح أمام المصارف اللبنانية التي يختارها البنك الأوروبي للاستثمار، وهي تسهيلات تهدف إلى المساهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص (١٤ مصرفاً في الوقت

الحاضر). ويساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم عديدة في قطاعات مختلفة من ضمنها الصناعة (الصناعة الزراعية)، والسياحة، والصحة، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد المرتكز على المعرفة (فترات استحقاق أطول- فترات سماح – معدلات فائدة أكثر انخفاضاً).

المقدار: ٦٠ مليون يورو أو ما يعادلها بالدولار الأميركي.
مجموع المساهمة: ما بين ٥٠٠٠٠ و١٢٥٠٠٠٠٠ يورو أو ما يعادلها بالدولار الأميركي.
الفترة: ١٢ سنة، من ضمنها فترة سماح مدتها سنتين ونصف السنة.
تمّ إقراض نحو مليار دولار أميركي إلى ٢٨٣٦ مستفيد في قطاعات السياحة، والزراعة، والصناعة.

جدول رقم ١٦- برامج الاقراض للقطاعات الاقتصادية (عدد المستفيدين وحجم الاستثمارات)

الخطة	القطاعات	التكنولوجيات المتطورة	الحرف اليدوية	الزراعة	السياحة	الصناعة	المجموع
البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)	عدد المستفيدين	٠	٠	١	٢٣	٣٥	٥٩
	القيمة بمليارات الدولارات	٠	٠	٣.٢	٥٠.٩	٤٥.٤	٩٩.٥
القروض المتوسطة والطويلة الأجل	عدد المستفيدين	١١	٠	٧٥	٣٤٠	٨٥٢	١٢٧٨
	القيمة بمليارات الدولارات	٢٠.٦	٠	٧١.٦	٦٧٨.١	١١٨٨.٩	١٩٥٩.٢٢٥
مؤسسة كفالات	عدد المستفيدين	١٥٩	٢١	١٤٠٦	٤٦٤	١٧٧٣	٣٨٢٣
	القيمة بمليارات الدولارات	٢٢.٥	١.٥	١٤٦.١	٨٥.٠	٢٧٤.٨	٥٢٩٩
التأجير	عدد المستفيدين	١	٠	٠	٦	١٧٦	١٨٣
	القيمة بمليارات الدولارات	٠.٧	٠	٠	٣.٣	٩٣.٤	٨٦.٨
المجموع	عدد المستفيدين	١٧١	٢١	١٤٨٢	٨٣٣	٢٨٣٦	٥٣٤٣
	القيمة بمليارات الدولارات	٤٣.٢	١.٥	٢٢٠.٨	٨١٧.٤	١٥٩٢.٥	٢٦٧٥.٥

٦-٢- الإعفاءات الضريبية

اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الضريبية التي من الترويج للبنان كجنة ضريبية. وشملت هذه الإجراءات إعفاءات ضريبة الرواتب والأجور الدائمة المؤسسات التربوية، والتعاونيات الزراعية، والشركات السياحية التي تروّج للحرف اليدوية، والمصنعين الزراعيين الذين لا يعرضون منتجاتهم في أماكن مخصصة للبيع، وشركات النقل الجوي والبحري، والمؤسسات العامة التي لا تنافس القطاع الخاص، والمستشفيات التي تملكها منظمات لا تبغي الربح، والتعاونيات غير التجارية. وبالنسبة الى إعفاءات ضريبة الدخل الموقتة، تحصل الصناعات الجديدة (المنتجات الجديدة) على ١٠ سنوات من الإعفاءات، وتحصل المصارف التي تؤمن قروض متوسطة وطويلة الأمد

على إعفاءات خلال ٧ سنوات من تاريخ تأسيسها. وتشمل الإعفاءات الاستثمارات الممولة شخصياً (إعادة استثمار أرباح الشركة)، والمؤسسات السياحية التي تصنع الحرف اليدوية، والفوائد المتأتية عن سندات أو قروض أخرى من مصارف متخصصة. أما إعفاءات الضريبة على القيمة المضافة، فتشمل قطاع صناعة الأدوية، وبعض الصناعات المرتبطة بالزراعة وبالأطعمة، واستئجار الأماكن بهدف السكن فيها، والعمليات العقارية، وقطاعي المصارف والتأمين.

٦-٣- سياسات تشجيع الصادرات

اعتمدت الحكومة بعض السياسات بهدف التشجيع على التصدير، وذلك من خلال بعض الوزارات مثل المال والاقتصاد والتجارة والصناعة، بهدف خفض الأعباء الإدارية والأعباء الأخرى المترتبة على المصدرين في لبنان، إضافة إلى المساهمة في خفض كلفة التصدير إلى نصف ما هي عليه (من نحو ٥٠٠ دولارٍ إلى ٢٥٠ دولاراً للحاوية الواحدة حسب التقديرات). وقد تم اتخاذ عدد من التدابير المتخذة والإجراءات يذكر منها:

- إنشاء شباك موحد في المرفأ
- ترشيد نظام "نور٢" للتدقيق ومكننة عمليات تخليص البضائع بشكل كامل
- ابتداءً من العام ٢٠٠٦، تمّ تمديد ساعات العمل في الجمارك حتى السادسة مساءً

أما التدابير المستقبلية فتشمل الدمج الكامل لكافة الخدمات المرتبطة بالتجارة، وتوزيع العملاء وكبار المكلفين في الجمارك، ومكننة أنظمة تخليص البضائع وربطها بشبكة الإنترنت.

لمزيد من المعلومات:
وزارة المالية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تلفون ٩٦١١٩٨١٠٥٧+
فاكس ٩٦١١٩٨١٠٥٩+
infocenter@finance.gov.lb
www.finance.gov.lb

لمزيد من المعلومات:
وزارة المالية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تلفون ٩٦١١٩٨١٠٥٧+
فاكس ٩٦١١٩٨١٠٥٩+
infocenter@finance.gov.lb
www.finance.gov.lb

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية